جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٩٧)

دور بنك الاستثمار القومى
فى
متابعة تنفيذ وتشغيل مشروعات الاستثمار

د / عثمان محمد عثمان
معهد التخطيط القومى

يونيو ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

حول دور بنك الاستثمار القومـــــــــــى
فـــى
متابعة المشروعات والخطة القوميـــــــــة

مقدمـــــة :

١ ــ يمكن تصوير عملية التخطيط ، أى صياغة واعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتهـــا باعتبارها عملية تدفق مستمر ومتبادل للبيانات والمعلومات بين مستويات أجهزة التخطيـــط المختلفه . وينطبق هذا الوصف فى حقيقة الامر على التخطيط أيا كان منهجه ومجاله ومـــداه فاذا تصورنا ــ على سبيل المثال ــ ثلاث مستويات لأجهزة التخطيط ، هى المستوى المركـزى ويمثله لجنة عليا للتخطيط ، وزارة التخطيط مثلا ، والمستوى الوسيط (ويمثله الوزارات النوعيـة المختلفة) ثم المستوى الادنى (مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية أو المشروعات) ، فـأن اعداد الخطة ينطوى على عملية تقريب متتالى ، وقد تبدأ نزولا من المستوى القومى أو صعـودا من مستوى الوحده والمشروعات ، للبيانات المتبادله بين هذه المستويات . فحينما تقـــوم وزارة التخطيط بتحديد معدل نمو الناتج القومى المستهدف ، ومعدل الاستثمار القومـــى اللازم ، حجم واتجاهات تجارتنا الخارجية ... الخ ، (مع ما تنطوى عليه العلاقة من افتـراض قيمة معينه لمعامل رأس المال ، وغيره من المعاملات والمعلمات) : يكون على المستوى الوسيـط تحديد مشروع خطته الانتاجية والاستثمارية واحتياجاته من العماله ، والواردات والمدخـــلات المختلفة ... الخ بما يتفق وامكانياتها من ناحية والاهداف الاولية للخطة ومؤشراتها من ناحية أخرى ، والواقع ان هذه الموائمة تتم فى ضوء البيانات والمعلومات التى تتوافر للوزارات المعينـة من المستوين الاعلى والادنى . وهكذا يكون على المستوى الاعلى(القومى) أن يعدل مـــن أهداف الخطة ومؤشراتها لتتوائم مع مايقترحه المستوى الوسيط الذى يعكس عملية التوفيق بيـــن الوحدات الانتاجية الادنى التابعه له ، والتى تقوم بدورها بتحديد خطتها استنادا الـــى اهداف ومؤشرات الخطط القطاعية وهكذا تستمر عملية الصعود والنزول ، ومحورها انتقـــال حشد البيانات المختلفة التى تغطى كافة جوانب ومتغيرات الخطة الى أن تتم صياغة المشـــروع النهائى للخطة والذى يصبح ملزما لكافة اطراف ومستويات التخطيط والتنفيذ . ومحددا لـــدور كل منها ومسئوليته . ولاتتوقف عملية التخطيط بالانتهاء من وضع الخطة بل يمكن القـــــول

بأن العكس هو الصحيح تماما حيث ان تنفيذ الخطة يقتضى متابعه انجازها خطوة بخطوة وعلى كافة المستويات وفى مختلف المجالات والانشطة • وتتطلب عملية المتابعة أيضا توفير وحشد البيانات الضرورية للوقوف على مسار الخطة وتطورها •

٢ - ورغم أنه من المتفق عليه فى نظرية التخطيط ضرورة أن يتوافر للتخطيط القومى الشمول والاتساق ، بمعنى ان يغطى التخطيط مختلف الانشطة الاقتصادية (الزراعية ، الصناعية ، البترول ، الخدمات •) ويشمل ايضا تخطيط الانتاج ، والاستهلاك ، والتجارة الخارجية ، والاستثمار ، والعماله ، ••• الخ ، فأن ممارسة التخطيط فى معظم البلاد النامية ، ومن ضمنها مصر ، قد انطوت على التركيز على اعداد خطة اجمالية للانتاج وقائمه تفصيليه - بدرجة ما للمشروعات التى يجرى الاستثمار فيها خلال الخطة • ومن هنا فقد اكتسب تخطيط الاستثمار واحيانا مجرد اعداد برنامج استثمارى الاهمية القصوى لدى أجهزة التخطيط ولعل هذا ما دعا الى وصف التخطيط فى البلاد النامية وفى مصر باعتباره اعدادا للبرنامج الاستثمارى ، ووصف السياسة الاقتصادية باعتبارها سياسة محكومة باعتبارها لتحقيق هذا البرنامج الاستثمارى •

ومن الممكن تفهم دوافع اللجؤ الى هذا المنهج ، والتى تتمثل فى الاقتناع النظرى بدور الاستثمار فى عملية التنمية - والذى انطوت عليه نظريات النمو الينوكلاسيكية ونماذج النمو الاجمالية كنموذج هارود - دومار ، والسهولة العلية الظاهرة لاعداد برنامج استثمار اجمالى وقطاعى • ومن الواضح ان الاقتصار على اعداد ومتابعه تنفيذ البرنامج الاستثمارى قد يكون ملائما فى البلاد حديثة العمل بنظام التخطيط ، كما كان الحال فى مصر فى أوائل الخمسينات عند انشاء مجلس الانتاج • ولكن العمل بنظام التخطيط فى مصر كما أن الخبرة النظرية المتراكمة لدى رجال التخطيط المصرين قد تعدت هذه المراحل الاولية للتخطيط الجزئى الى التخطيط الشامل مع الخطة الخمسية الاولى ٦٠-٦٥ ثم مع اعداد الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ - بعد فترة اكتفى فيها بالخطط السنوية فى ظل الظروف غير المؤكدة منذ منتصف الستينات •

وحتى لو تصورنا أن العصب الرئيسى للخطة يتمثل فى البرنامج الخاص بالانفاق الاستثمارى فأن هذا لايعنى عدم تحديد ومتابعه باقى المتغيرات الكليه الاخرى ، اذ أن العجز عن الوصول بقيم هذه المتغيرات الى مستويات محدده قد يجعل تنفيذ البرنامج الاستثمارى

نفسه أمرا بالغ الصعوبة . وبعبارة أخرى فأن المشاكل المتعددة والتى قد يثيرها تنفيذ المشروعات الاستثمارية تقتضى التأكد من توافر مستلزمات التشييد والانتاج سواء من الداخل أو الخارج مما يتطلب الدخول فى علاقات مع القطاعات المختلفة وهو يحتاج الى متابعة دقيقة ومستمرة لموقف المشروع محل النظر والقطاعات الاخرى التى يتعامل معها .

وخلاصة الامر فأن نجاح تنفيذ البرنامج الاستثمارى - والخطة يتطلب توافر :

أ - أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لتقوم بعملية التنفيذ مع تحديد واضح للاختصاص والمسئولية ولنطاق اتخاذ القرارات التنفيذية .

ب - أجهزة لمراقبة ومتابعة عملية التنفيذ لضمان عدم انحراف التنفيذ عن الاهداف المحددة وتنبيه أجهزة التنفيذ بأوجه النقص وللقيام بالتعديل اللازم لمواجهة الصعوبات أو الاختناقات التى تواجه التنفيذ .

جـ - مؤشرات التنفيذ التى تقوم أجهزة المتابعة بالاسترشاد بها فى التعرف على موقف التنفيذ فى المراحل المختلفة .

٣ - والواقع ان اجهزة التخطيط والرقابة والمتابعة فى مصر قد تطورت وتشابكت بدرجة كبيرة منذ انشاء المجلس القومى للانتاج ، واللجنة العليا للتخطيط فى الخمسينات فقد أصبحت تشمل هذه الاجهزة الى جانب وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط والمتابعة فى مختلف الوزارات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، والرقابة الادارية (من قبل) ... الخ . ومع قيام بنك الاستثمار القومى فأن البحث يتردد حول دوره فى عملية متابعة النشاط الاستثمارى ، والخطة ككل ، للاحلال محل ، أو بالتنسيق مع ، أى من الاجهزة القائمة . وفى ضوء ما تقدم من ملاحظات منهجية عامه فأن هذه الورقة تحاول ان تحدد بعض القواعد الهامة فى هذا الصدد .

عملية المتابعة ونظام التخطيط : (مؤشرات المتابعة)

٤ - كما اشرنا تكرارا فأن متابعة نشاط الوحدات الانتاجية هى جزء متمم لعملية تخطيط الاقتصاد القومى ، ولا ينتج ذلك فقط من اعتبارات الوجاهة النظرية ، ولكن يعكس الارتباط العضوى بين الجزء والكل ، أى بين الوحدات الانتاجية المشروعات ، وبين الاقتصاد ككل وهو ارتباط

الخلية بالجسم بكل المعانى . ومن ثم فأن أجهزة التخطيط — وهى ترعى المصلحة القومية تتخذ من الوسائل ما يكفل ان تكون المشروعات ونشاط الوحدات الانتاجية فى اطار الاهداف العليا للخطة القومية وهو ما يعنى ان الحكم الرئيسى على هذا النشاط يتم فى ضوء اهداف الخطة ومؤشراتها — كما أن السياسات الاقتصادية المختلفة تكون فعاله بقدر ما تؤثر فى نشاط المشروعات فى اتجاه انجاز الاهداف المتوقعه ، التى تحدد بدورها مؤشرات الانجاز ومساره .

وبغض النظر عن نظام التخطيط المتبع (مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ومنهج اعداد الخطة) فهناك عادة نوعان من الوسائل التى يمكن أن يتبعا لضمان تحقيق الوحدات الانتاجية لاهداف الخطة . والواقع ان اتباع أى من هذين النوعين ينعكس فى طبيعة تحديد ألاهداف من المشروعات والوحدات الانتاجية ، ومؤشرات التقييم المستخدمه ، وأدوات السياسة الاقتصادية التى يمكن اللجوء اليها لتوجيه نشاط هذه الوحدات . وهذان الاسلوبان هما الوسائل الادارية ، والوسائل الاقتصادية بمعناهما العامين .

٥ — ويقصد بالتوجيه الادارى تسيير النشاط الانتاجى عن طريق أوامر ادارية تصدر عن سلطات ادارية أو اقتصادية وتلزم الوحدات الانتاجية بمؤشرات عينية مثل حجم العمالة وكمية المواد الاولية ، وكمية المنتجات من كل نوع ... الخ ويقابله التوجيه الاقتصادى الذى يؤثر فى نشاط الوحدات الانتاجية عن طريق الائتمان والتدفقات النقدية ... الخ وكما هو واضح فأن فى الحالة الاولى تحتوى الخطة التفصيلية الخاصة بكل وحده على عدد ضخم من البيانات ، المحدده عينا وليس بالنقود . كما أن مؤشرات الخطة تتضمن بالضرورة لكل وحده مئات المؤشرات ، ذلك آن للتقدير العينى يقتضى التفصيل ، فبند العمالة مثلا يجب أن يحتوى على مستوى الوحده على مؤشرات تتعلق بالحجم الاجمالى للاجور ، وعدد العاملين ومتوسط الاجر والانتاجية ... الخ ، كما أنه فى هذه الحالة أيضا لاتكتفى الخطة بتحديد قيمة اجمالية للانتاج بل تفصل الكميات المستهدفة من كل نوع ، وهكذا بالنسبة للمواد الاولية والوسيطه وهكذا فانه فى ظل التوجيه المركزى الادارى تفتقد الوحدات الانتاجية حرية الحركة بالنسبة الى :

— التراكم الراسمالى (تكوين احتياطى او زيادة راس المال)

— تمويل بحوث التقدم الفنى ، وتحسين الانتاج .

— يصبح المقياس الاساسى لنجاح الوحدة الانتاجية هو تنفيذها للاهداف الكمية

الواردة فى الخطة ، وبالمواصفات المعطاه .

٦ — ولسنا بحاجةليبان صعوبة بل استحالة استخدام هذا الاسلوب بكفاءة لتوجيه النشاط الاقتصادى فهو لايحد فقط من استقلالية الوحدات الانتاجية ، بل يحتاج الى جهاز بيروقراطى ضخم ومعقد لابد سيبتعد بالاقتصاد عن الرشادة وحسن استخدام الموارد ، وهو ما يمكن — بل ويجب — تحقيقه بالاعتماد على الادوات الاقتصادية المتاحه للمخطط وواضع السياسة الاقتصادية . و لايعنى استخدام اسلوب التوجيه الاقتصادى غياب التخطيط المركزى ولكن فى ظل هذا الاسلوب تتولى السلطة المركزية (جهاز التخطيط) تحديد معدل التراكم القومى حجم وتوزيع الاستثمارات الاساسية ، حجم الانتاج بالنسبة للسلع الرئيسية ، الاجور ، الاثمان . والائتمان . وفى ضوء هذه الاهداف العامة يترك للوحدات الانتاجية حرية التصرف واتخاذ القرارات اللازمة لادارة شئونها ، وتتركز مشكلات علاقة السلطة التنفيذية بالوحدات الانتاجية فى مشكلة متابعة وتقييم اداء هذه الاخيره . وينعكس ذلك بطبيعة الحال على حجم ونوعية البيانات والمؤشرات المطلوبة من الوحدات الانتاجية لاجهزة التخطيط والمتابعة . وينحصر اسلوب الحكم على المشروعات والوحدات الانتاجية فى التقدير الموضوعى الشامل للنتائج السنوية للاستثمار والنشاط الانتاجى . ويكتسب معدل العائد على الاستثمار الاهمية القصوى كمعيار للتقييم . ولانتعرض هنا لمكونات وطريقة الوصول الى تحديد وقياس هذا المعدل .

مفهوم وطبيعة عملية المتابعة

٧ — واذا كان تنظيم الاقتصاد يقوم على دعامتين :

الاولى : هى التخطيط وهو بطبيعته مهمة تتولاها الحكومة عن طريق جهاز التخطيط المركزى

والثانية : هى الانتاج وتقوم به الوحدات الانتاجية اساسا ، وما قد ينتظمها من مجمعات انتاجية فانه يتوجب ايجاد حلقة تربط بالضرورة بين المهمتين وتجعل التنفيذ مطابقا للمخطط . وتتمثل هذه الحلقة فى عمليات الاشراف والمتابعة والرقابة .

والاشراف معناه العمل على ضمان ان تعمل مراكز الانتاج على تنفيذ اهداف الخطة فى المواعيد المقررة وبالشكل المطلوب ومساعدتها على تنفيذها وتوفير الظروف التى تجعل النشاط الانتاجى يسير بصفة عامه سيرا مرضيا فى اطار الخطة وفى حدود السياسة العامة للدولة .

وتتلخص اعمال الاشراف فى المجال الاقتصادى فى :

- وضع الخطة الخاصة بالقطاع الانتاجى .
- تقرير التوسعات الهامة والمشروعات الجديدة .
- رسم السياسة التكنولوجيه للقطاع فى مجموعـــــــة .

وتتولى مهمة الاشراف - الاقتصادى والادارى الوزارات النوعيه والمستويات التابعه لها

كما أن هناك من ناحية أخرى انواعا مختلفة من الرقابة ، منها الرقابة على تنفيذ الخطة وتسمى بالمتابعة ، وتعرف أحيانا بالرقابة على الاداء . كما ان هناك الرقابة المستندية التى تناقش أرقام الحسابات لتتأكد من سلامة المستندات المتعلقة بها فى الصرف والتحصيل . الـــى جانب الرقابة المالية التى يقوم بها الجهاز المصرفى ، والرقابة الادارية التى تعمل على كشـــف الانحرافات وتقديم المسئول عنها للمحاكمة .

والواقع انه يمكن تقسيم صور الرقابة الى قسمين رئيسين : رقابة على سير الانتاج ورقابة على نتائجه . ويقصد بالرقابة على الاداء تقييم نشاط الوحدة الانتاجية فى ضوء ما توصلت اليـــه من نتائج فى نهاية فترة معينه هى فى العادة سنه ،ويتم تقييم الاداء ، أى أى وحدة بالمقارنـــة بما جاء فى الخطة من تكليفات . وبهذا المعنى فأن الرقابة على الاداء ، أى الرقابة علـــى تنفيذ الخطة هى بالضرورة رقابة لاحقه Ex Post .

بينما تنفيذ المتابعة معنى مقاربا لمعنى الاشراف وهو ضمان تنفيذ الخطه خلال السنه الماليـــة ودون انتظار للنتائج فى نهايتها . والقاعدة العامه فى اشكال المتابعة هو عدم ضرورة وجـــود أجهزة خاصه بها ، وانها تتم فى العادة من خلال أجهزة وتنظيمات قائمة لها مهماما اساسيـــة أخـــرى .

وهكذا فأنه يقصد بالمتابعه التعرف - أولا بأول ، أى بصورة دورية ، علـــى الخطوات وموقف تنفيذ المشروعات بهدف التأكد من أن التنفيذ يسير وفقا لما هو مقرر والكشـــف عن نواحى القصور أن وجدت فى حينها لاتخاذ الاجراءات الكفيله بتصحيح الاخطاء أو التغلـب على أوجه الاختناق لاعاده مسار التنفيذ الى مجراه أو تعديل متطلبات التنفيذ بما يتفق مـــع الاوضاع الملحه التى كشف عنها التنفيذ . وكما سبق القول فأن المتابعه هى عملية مكملـــة

ومرتبطه ارتباطا عضويا بالتخطيط ، سواء القومى أو على مستوى المشروعات — وتهدف الـــى :—

— التأكد من أن تنفيذ المشروعات يسير وفقا للبرامج الزمنية المحدده لها وطبقـــا للمواصفات الموضوعه للتنفيذ .

— التعرف على معوقات التنفيذ وعلى امكانية تحسن معدلات الاداء وما يستتبع ذلك من ضرورة تعديل خطة تنفيذ المشروعات بما قد يعجل بتنفيذ بعضهـــا .

— التأكد من الالتزام باتباع اجراءات وقواعد التنفيذ المحددة مسبقا ، مع السماح بقدر من المرونه وحرية الحركة فى التصرف .

ويجب أن ننبه الى أن المتابعه بهذا المعنى تختلف عن الرقابة التى تهدف اساســـا الى تقصى الحقائق وتحديد المسئوليات أن كانت هناك اخطاء أو سلبيات ، وعملها فى هـــذا المجال عرضى وليس دورى . وبالرغم من أن المتابعه عادة ما تبدأ مع عملية التنفيذ ، الا أنهـــا فى بعض الحالات — وخاصة فى المشروعات الكبرى — قد تبدأ مع مرحلة الاعداد والدراســـة . وفى كلتا الحالتين فمن الضرورى أن يلم جهاز المتابعه الماما دقيقا بكافة البيانات والمعلومات التى تمكنه من مباشرة مهامه فى متابعة التنفيذ فى سهولة ويسر . وفى نفس الوقت لاينبغى الاعتمـــاد بصورة كاملة — كما هو متبع حاليا — فى متابعة التنفيذ وتقييم الاداء على ما تعده جهـــات التنفيذ من تقارير ، نظرا لما يترتب على ذلك من محاولة القائمين على التنفيذ أغفال أو حجب أوجه القصور أو السلبيات التى لاتكشفها سوى أجهزة المتابعه المستقله عن أجهزة التنفيذ .

٨ — ومن هنا فقد يكون ملائما أن نفرق بين الاجهزة المختلفه للرقابة والمتابعـــة . فهناك المتابعه التى تقوم بها جهاز التخطيط ، والمتابعه الاحصائية ، التى يقوم بها جهـــاز الاحصاء المركزى ، وهناك المتابعه المالية (التى يقوم بها الجهاز المصرفى التقليدى) كمـــا أن هناك المتابعه (والرقابة) السياسية ويضلع بها التنظيم السياسى أو المؤسســـات الجماهيريـــه .

أ — متابعه الجهاز التخطيطى :

وتقوم بها الهيئة العليا للتخطيط ، أو وزارة التخطيط مثلا ، وهى التى تقوم بالتعديل اللازم للخطة (كانت الخطة شامله أم برنامج استثمارى) أثناء التنفيذ سواء ظروف جديـــدة أو

لعدم ملائمة الخطه فى جانب من جوانبها مع الواقع كما تكشف عند التنفيذ . ويقوم الجهاز التخطيطى بأعداد تقارير دورية ربع سنوية أو نصف سنوية عن سير تنفيذ الخطة . ويتم اعدادها بناء على التقارير التى ترد الى وزارة التخطيط (مثلا) من المستويات الأدنى . وهو ما يلتزم ان تقوم وحدات التخطيط على مستوى المشروعات بأعداد تقارير دورية عن تنفيذ المشروع والعقبات التى يواجهها واسبابها وكيفية التغلب عليها . وفى خطوة تاليه تقوم المستويات الوسيطه (الوزرات المختلفة) من واقع التقارير المتجمعه لها على مستوى القطاع (أو النشاط) بأعداد تقريرها الدورى ورفعه الى المستوى الاعلى ، الذى يقوم بدورة بتجميع هذه التقارير المختلفه فى صورة تقرير شامل عن مستوى انجاز وتقدم الخطة ، ومشروعاتها الاستثمارية . واوجه التصور التى تعرضت لها واتخاذ ما يلزم لتعديل أحد جوانب الخطة ، وتنبيه السلطات التنفيذيه لاوجه التصور والعقبات عليها .

ب — المتابعة الاحصائية :

ويقوم بها الجهاز الاحصائى المركزى . وتتم متابعه التنفيذ عن طريق النظر فى سير المؤشرات التنفيذية الهامه للخطة والمشروعات (الانتاج ، الانفاق الاستثمارى ، العمالة الانتاجية ، مستلزمات الانتاج ، ... الخ) . ويقوم الجهاز الاحصائى باعداد تقارير دورية احصائية متضمنه موقف هذه المتغيرات ومدى انحرافها عن المستهدف . ويقوم باعداد هذه البيانات الاحصائية الوحدات الاحصائية على مستوى المشروعات وترسلها الى المستويات الاعلى ومنها يتم اعداد البيان الاحصائى على مستوى النشاط والوزارة ، ثم مستوى الاقتصاد القومى . ويوضح هذا التقرير لهيئة التخطيط وللسلطة التنفيذية مدى تنفيذ الخطة ، ومنها تستطيع هذه الاجهزة الاستفسار من الوحدات التنفذية المختلفة عن أسباب القصور — أن وجدت .

جـ — المتابعة المالية :

وتكشف خبرة البلدان المختلفة أن المتابعة — والرقابة — المالية هى أهم وسائل المتابعة وأكثرها فعالية . ويقوم بها البنك المركزى أو البنوك الاخرى اذ اتبع نظام التخصص المصرفي — كما سنشيرها فيما بعد — بحيث يشرف على كل مشروع (أو قطاع معين) أحد البنوك . وعن طريق هذه الوسيلة يستطيع الجهاز التخطيطى التعرف على مدى تنفيذ الخطة

ككل والتقدم فى كل مشروع ، وكيفية استخدام الموارد المتاحة للمشروعات والوحدات الانتاجيةوما اذا كان نمط الانفاق — الاستثمارى أو الجارى — متلائما مع ما جاء بالخطة — وتتحقق هذه المتابعة عن طريق حسابات المشروعات لدى البنك الذى تتعامل معه . فتقوم كل وحدة (مشروع) بالاحتفاظ بأرصدتها فى حساب لدى أحد البنوك . ويتم سحب وايداع هذه الوحدات الانتاجية عن طريق شيكات يوضح فيها هدف الصرف (البند الذى ينظمه ، أجور عامليه ، شراء مواد أولية ، شراء الات ومعدات مستوردة ... الخ)وعند وضع الخطة يقوم كل مشروع بتحديد مواردة واستخداماتها المختلفة ، أى الخطة المالية الكاملة مقابل الخطة العينية . وكما ستوضح الجداول النمطية فيما بعد فأن هذه الخطة تشتمل على أوجه الانفاق المختلفة تفصيلا ، وتودع لدى البنك صورة منها ، ويستطيع البنك عن طريق الشيكات التى تصدرها المشروعات أو الوحدات الانتاجية أن يتعرف على مدى استخدام الوحدة لموارد ها ومدى توافق هذا الاستخدام مع الخطة . والاكثر من هذا فأنه يمكن للبنك من واقع الحسابات المجمعة للمشروعات — والوحدات الانتاجية — تقديم تقارير وافيه عن سير المؤشرات الاجمالية المختلفة ، مثل خطة العمالة من واقع بيانات الاجور والمهايات ، ميزان المدفوعات من واقع بيانات الصادرات والواردات ، كما يمكن الرقابة على الاسعار عن طريق ايرادات البيع . ويقوم البنك باعداد ميزانية تقديرية كل ستة أشهر للمشروع — أو الوحدة الانتاجية — يمكن من خلالها الوقوف على سير التنفيذ والتوسعات الجديدة ... الخ .

د — المتابعة السياسية : متابعة الاجهزة الشعبية ، والأحزاب ، ومجلس الشعب .

الجهاز المصرفى والمتابعة :

بنك الاستثمار القومى

٩ — كما ذكرنا من قبل فأن المتابعة المالية هى أهم اشكال المتابعة الذى يبين مدى سير وتنفيذ المشروع أو الوحدة الانتاجية ، وينبه الى المصاعب التى قد يواجهها اثناء فترة الانشاء أو الانتاج ودون انتظار النتائج . فكل خطة تتضمن بالضرورة خطةمالية لتدبير الموارد اللازمة للتنفيذ . ويتم صرف تلك الموارد أما من الخزانه العامة للدولة (ميزان الاستثمار) أو من بنك بصفة ائتمان قصير الاجل (لتمويل احتياجات رأس المال العامل) وفى حالة اتباع نظام

تمويل الاعتمادات الواردة بالميزانية من الخزانة العامة الى بنك يتولى تمويل الاستثمار تصبح الموارد الاساسية للوحدات الانتاجية مستمدة من الجهاز المصرفى . ويكون على هذا الجهاز أن يتصرف وفقا لما هو وارد بالخطة المالية للمشروعات وفى حدود التنفيذ السليم لخطة الوحدة الانتاجية ، ويمكن ان يدرك اولا بأول الخلل الذى يطرأ على نشاط أى مشروع أو وحدة انتاجية ، متى انعكس هذا الخلل على الوضع المالى فى شكل زيادة مسحوبات أو قصور فى المقبوضات .

ولا شك أن تعدد البنوك التجارية التى يمكنها القيام بعمليات الائتمان على اختلاف آجاله وأغراضه يعقد مهمة المتابعة ويشتتها . ومن ثم فان تركيز هذه العمليات فى يد بنك الاستثمار القومى يخدم هذا الغرض بسهولة . والواقع أن تجميع المدخرات تحت تصرف سلطة مركزية واعادة توزيعها على الوجه الامثل للاقتصاد القومى يعد حجر الزاوية فى عملية التخطيط . كما أنه من المعروف أن تمويل الاستثمارات من مدخرات حقيقية للحد من الاتجاهات التضخمية يقتضى التمييز بين عمليات الاستثمار وبين التمويل قصير الاجل لعمليات الانتاج .

ورغم انه يمكن الزعم بأن شكلا من أشكال الرقابة المالية لمشروعات الاستثمار وللوحدات الانتاجية كانت تقوم به وزارة المالية وغيرها من الاجهزة ... الخ ، فأن المتابعة بشكلها الذى آشرنا اليه لم تتوفر . ولما كان قانون انشاء البنك يشير فى مادته الثانيه الى ان البنك يقوم بتمويل كافة المشروعات المدرجه بالخطة العامة للتنمية ، ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات ، فان يكون قد توافر — لاول مرة على ما نعتقد — شرطان اساسيان جنبا الى جنب ، ربط المتابعة بالتمويل ، أى تنظيم محتوى عملية المتابعة المالية ، من ناحية ، وقانونيه عملية المتابعة بالنص عليها صراحة فى قانون انشاء بنك الاستثمار القومى ، وهو ما اكدته المادة التى تنص على ان جميع الجهات التى تقوم بتنفيذ المشروعات التى يمولها البنك ان تلتزم بالبرامج التنفيذية للمشروعات المقررة طبقا للخطة .

١ — والواقع ان فعالية دور البنك ونشاطه بصفة عامة وفى المتابعة خصوصا كما حددته قانون انشائه يستلزم اقرار وتطوير عدد من المبادىء الهامة :

١) فكما يشير البند ب من المادة الثانية فان البنك يقوم بوضع برنامج التمويل لتنفيذ المشروعات المدرجة فى الخطة ، وفى حدود الاعتمادات المخصصة لها طبقا للخطة ويقتضى

انجاز هذه المهمه ليس فقط صياغة واعداد خطة عامة ، وانما أيضا تحديد قائمة المشروعات التى يجب أن تتضمنها الخطة وأولوياتها المعنية بما يحقق اهدافها ، وتحديد المعايير المستخدمة فى عملية الاختيار فى ضؤ توافر الموارد المالية والاقتصادية المتاحة فى كل فترة زمنية محددة .

وكما هو واضح فان هذا يعنى تطوير عملية التخطيط ذاتها من ناحية ، والتنسيق بين جهاز التخطيط وبين بنك الاستثمار ورغم ان شيئا من هذا القبيل لم يشر اليه صراحة ـ ربما باعتبارة بديهيه واضحه ، فان تولى وزير التخطيط بصفته ـ رئاسة مجلس ادارة البنك ، يضمن من الناحية التنظيمية قيام هذا التنسيق .

ه) كما يظهر من البنود د ، هـ ، ح فان تمويل البنك للمشروعات وكفالة الصرف على الانفاق الاستثمارى يكون وفق الدراسات المعتمده وعلى الأغراض المحددة .

ويعنى هذا فى التطبيق ان يكون لدى البنك صورة كاملة لدراسة الصلاحيه للمشروع ، وحتى تفى هذه الدراسات بالغرض منها يلزم ان يتوفر فيها عدد من المواصفات الهامة ، ومنها على سبيل المثال ان تتضمن البرنامج الزمنى للانفاق الاستثمارى على البنود المختلفة ، والاحتياجات من الموارد المالية والبشرية ، والتطور المحتمل فى الطاقة الانتاجية للمشروع ، وذلك كله فى شكل نمطى محدد طبقا لما يراه البنك ، كما يلزم ان يعد هذه الدراسات ـ لصالح البنك ـ جهاز وطنى أو هيئة داخلية ، أو يكون لها ـ على الاقل ـ الاشراف على اعداد دراسات الجدوى لمشروعات الاستثمار . ولا شك ان هذا يتضمن بدوره التنسيق بين البنك ، وهيئة الاستثمار ، وجهات اسناد المشروعات المختلفة .

و) رغم أن قانون البنك يوحى بتركز نشاطه فى مجال الاستثمار ، وبالتالى عمليات الائتمان متوسط وطويل الاجل فقط ، فان تملك البنك لبعض أسهم المشروعات التى يشارك فيها ، واقراض البنك لتمويل عمليات التوسع ، فضلا عن تدرج مراحل بناء الطاقة الانتاجية لمرحلة زمنية قد تطول ، يعطى البنك فرصة لمتابعة عملية الانتاج ، أى مرحلة الانتاج فى المشروع . وبطبيعة الحال ، فانه يمكن استكمال عملية الائتمان طويل الاجل (للاستثمار) بالزام الوحدات الانتاجية المختلفة بالتعامل مع احد البنوك التجارية الوطنيه ، وتمكين بنك الاستثمار من متابعة اعمال الجهاز المصرفى ككل والتنسيق معه فى هذا الصدد كبنك قومى متخصص .

تقارير المتابعـــــة :

١١ ـ ٠ أشرنا من قبل الى أهمية عدم اقتصار المتابعة على ما تم انفاقه من استثمارات دون مقابلتها بما تحقق من أهداف عينية تمثل الهدف الحقيقى من الاستثمار ، ومن ثم فـــأن انفاق المخصصات الاستثمارية بكاملها لايعنى ان الهدف من المشروع قد تحقق اذا لم تكـــن الطاقة الانتاجية المخططة قد استكملت طبقا للبرنامج الزمنى للمشروع ، وحتى مع تحقيق ذلـــك فمن مدى زمنى أطول مما هو متوقع فى خطة المشروع أو بأستخدام موارد (عمل أو واردات ٠٠ الخ) تفوق مما خصص للمشروع فى البداية فانه لايمكن الحكم بأن معدل التنفيذ كان مائه بالمائه ٠ وهكذا فان تقارير متابعة المشروعات لايجب ان تكتفى بتحديد موقف الانفاق الاستثمارى ، بل يجـــب أولا : ان تربط هذا الانفاق الجدول الزمنى الخاص بالمشروع كما تحدده دراسة المشـــروع أى أن تشمل ثانيا موقف المتغيرات الاخرى ، وكافة البنود التى تتضمنها دراسة الجدوى ، مقارنا بمـــا احتوته هذه الدراسة من توصيف وبيانات ويجب ان نلاحظ أنه حتى اذا ما تركزا اهتمام وحـــدة المتابعة ببنك الاستثمار على الموقف المالى للمشروع ، أى معدلات الانفاق الاستثمارى ، فـــأن اجهزة المتابعة الاخرى ، وخاصة الاجهزة التخطيطية تحتاج فى اعداد تقاريرها الى البيانـــات والمعلومات النمطية التى يطلبها بنك الاستثمار فى اطار عملياته المختلفة ٠

٠ يتوقف الغرض من تقارير المتابعة الدورية ، للتنفيذ أو التشغيل ، علـــى الطبيعة التنظيمية والقانونية التى تربط بنك الاستثمار ، ووزارات الاشراف ، وجهاز التخطيـــط ٠٠٠ الخ ٠ فالمفروض ان تشتمل الخطة القومية السنوية على خطة مالية تحدد لكل مشروع المبلـغ الذى يمكن ان يقترضه من البنك ٠ كما أن الموازنه التخطيطية التى نصا لنظام المحاسبى الموحد على الزام كل شركة باعدادها تشتمل على بيانات مدفوعاتها ومتحصلاتها المتوقعة ٠ ويجب أن يكون لدى البنك صورة من كل ذلك ـ يتمكن بواسطتها من متابعة انفاق وايرادات المشروع ، ويختلـف الامر اذا تجاوز المشروع الحد الاقصى للانفاق على بند معين أو لفترة معينة ، عما اذا قـــام البنك باخطار الوزارة المختصة مع التوقف عن الاقراض ، او واصل الاقراض ولكن بسعر فائدة أعلـى واشتراط تقديم ضمانات ٠ كما يختلف الامر فيما اذا كان ذلك يتم عند كل حالة أم فى شكل تقريـــر سنوى بمتابعة التنفيذ ٠ والواقع أنه مع جدية وواقعية الخطة القومية ، ومنها الخطة المالية ـ وكذلك دراسات المشروعات ومعايير اختيارها ، فان انشاء شركات تكون مسئولة عن المشروعات ولهـــا

كامل الاستقلال يتسق اكثر مع تطبيق الادوات والوسائل الاقتصادية ـ مثل سعر الفائدة على الاموال المقترضه ، أو حتى على رأس المال المستخدم .

١٢ ـ . وهناك فى الحقيقة مجموعة من المبادئ العامةالتى ينبغى مراعاتها عند اعداد تقارير المتابعة ، وأول هذه المبادئ هو ضرورة التفرقة بين الاستثمار الجديد والذى يؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية ، واستثمارات الاحلال والذى يهدف الى تعويض الاهلاك الذى يؤدى يتعرض له رأس المال الموجود . ولاينبغى ان تستند هذه التفرقة على مصدر التمويل (ما يتم تخصيصه فى الميزانية أو القروض بالنسبة للنوع الاول ، ومخصصات الاهلاك بالنسبة للنوع الثانى . فالواقع ان تحديد معدلات الاهلاك يتوقف على العمر الافتراضى لرأس المال وهو يختلف عن العمر الاقتصادى وهو ما يعنى أنه فى بعض الاحيان تستخدم مخصصات الاهلاك لبناء طاقة جديدة ، وأحيانا أخرى وخاصة مع تقادم الالات تقصر مخصصات الاهلاك المتاحة عن الوفاء باحتياجات الاحلال . واستنادا الى هذه التفرقة فان الاضافة الى الطاقة الانتاجية ـ هى التى ينبغى اخذ هذه فى الحسبان كاستثمارات جديدة ، وينبغى تغطيتها فى تقارير متابعة الاستثمار .

. أما المبدأ الثانى فيتعلق بما يتطلبه النظام السليم لنقل المعلومات الخاصة بالتنفيذ (بين الوحدات القائمة بالتنفيذ واجهزه المتابعة) من تحديد أولى للبرامج بالشكل الذى يسمح بوضع جداول زمنية واقعيه وتقدير للنفقات يمكن استخدامها كمعايير لقياس مدى التقدم ذلك أن لن يكون بامكان الوحدات القائمة بالتنفيذ باعداد تقاريرها ما لم يتم تحديد الفترات الزمنيه اللازمه لكل مرحلة والاهداف المالية والعينيه المتوقع تحقيقها خلالها . وكما نعرف فان المراحل التى يمر بها المشروع منذ التحضير وحتى مرحلة الانتاج يمكن أن تنقسم الى :

أ ـ مرحلة التوصيف الاولى للمشروع ،
ب ـ الانتهاء من دراسة الجدوى ،
جـ ـ الانتهاء من تقييم المشروع ،
د ـ الانتهاء من التصميمات الهندسية ،
هـ ـ الانتهاء من الترتيبات الخاصة بالتمويل ،
و ـ الانتهاء من الصياغة القانونية ،

ز ـ اعداد العطاءات ،

ح ـ اختيار المقاولين ،

ط ـ مراحل التنفيذ الفعلى ،

ك ـ بدء التشغيل .

وحتى مع مرحلة التحضير فان الانفاق المتوقع فى كل مرحلة يجب أن يتحدد بدقة وعلى كافة البنود وتمثل هذه التقديرات معايير المقارنه مع التنفيذ الفعلى بعد ذلك . وكما ذكرنا من قبل فان هذه البيانات لاتشتمل فقط على حجم الانفاق المالي وانما كمية المستخدمات العينية ، الات ، عمال من مهارات معينه ... الخ . وتتضح اهمية هذين النوعين عند تغير الاسعار وما يترتب عليها من زيادة فى النفقات ، وما اذا كان ذلك بسبب التأخر فى التنفيذ أم يرجع الى التضخم العالمى وطبيعة التعاقدات .

. ويتعلق المبدأ الثالث بالمشاكل المترتبه على اختلاف الطرق التى يتم بها قياس التقدم المادى فى تنفيذ المشروعات المختلفة من قطاع الى قطاع آخر . وهذه المشاكل تجعل من المستحيل تصميم استمارات موحدة تقوم بأعدادها جهات التنفيذ فى مختلف القطاعات . ولهذا فان عند اعداد التقرير الخاص بمتابعة تنفيذ الاستمارات سيكون من الضرورى الاقتصار على توضيح التقدم المادى المتحقق فى القطاعات والمشروعات التى يمكن قياس التقدم بها بمؤشرات محددة وبسيطة . وبالنسبه للقطاعات الاخرى فيمكن الاكتفاء بتقديرات حول نسب التنفيذ الخاصة بالاهداف المحددة فى الخطة السنوية أو الخمسية .

. أما المبدأ الرابع فيتعلق بضرورة ايجاد نظام للضبط والتوجيه داخل جهات المتابعة يربط بين الاداء الفعلى للوحدات القائمة بالتنفيذ وبين ما يتم تحديده لها فى صورة خطط أو برامج . ومن المزايا المترتبه على توفر هذا النظام هى تحديد أسباب التأخير فى التنفيذ ، وأين ومتى تزيد النفقات الفعلية على المخططه . ولو ارتبط هذا النظام بمحاولة تفسير اسباب التأخير واقتراح اساليب العلاج فان ذلك يمثل تقدما كبيرا ، اذ أن الوحدات القائمة بالتنفيذ ستتعرف على القرارات الواجب اتخاذها .

البيانات اللازمة للمتابعة والجداول النمطية :

١٣ — حتى يمكن للاجهزة المعنيه بالمتابعة ان تؤدى الوظيفة الخاصة بالمتابعة والتقييم ، فمن الضرورى اعداد تقارير دورية (ربع سنوية ، نصف سنوية ، سنوية) لتوضيح مدى التقدم فى تنفيذ المشروعات ، والخطة ولكى تكون هذه التقارير ذات فائدة فى تحديد ورسم السياسة الاقتصادية فلابد وان يراعى سرعة اعدادها خلال الفترات التى تغطيها هذه التقارير . ويتطلب ذلك نظاما سريعا لرد البيانات وليس فقط من الوحدات القائمة بالتنفيذ الى اجهزة التخطيط والمتابعة بل أيضا فى الاتجاه العكسى .

ويبغى ان تتضمن البيانات المطلوبة الحصول عليها من وحدات التنفيذ البيانات الكافية لاظهار الصورة التحليلية الكاملة لمدى ما تم تحقيقه وتنفيذه من الاهداف المقررة بمعنى ان تساعد البيانات فى توضيح ما اذا كان تنفيذ المشروعات يسير وفقا للبرنامج الزمنى المحدد ، وطبقا للمواصفات الموضوعة ... وهكذا .

ومن الضرورى تحديد مدى زمنى لورود هذه البيانات من وحدات التنفيذ الى أجهزة المتابعة ، سواء من وحدات التنفيذ أو من المتابعة الاحصائية أو المالية وهكذا . كما أنه من المهم مراعاة ان تكون هذه البيانات لمحدودة بحيث لاتلقى أعباء جسيمه على الوحدات القائمة بالتنفيذ ، وفضلا عن ذلك فانه من الضرورى تحديد المفاهيم والمسميات المختلفة بصورة دقيقه وقابله للقياس وتوحيدها قدر الامكان بين المشروعات المختلفة . ولايعنى هذا الضرورة وجود نمط واحد او ورود البيانات من كافة المشروعات . وفى الواقع الامر فان الاستثمارات الخاصة بالبيانات يمكن اختصارها وزيادة درجة وضوحها لو تم استخدام استثمارات مختلفة للانواع المختلفة من المشروعات . كما أن دورية تقارير المتابعة ذاتها يمكن أن تختلف طبقا للمتغيرات الاقتصادية المالية والعينية — بحيث تكون تقارير متابعة الاستثمارات ربع سنوية ، بينما يكتفى بتقارير سنوية لمتابعة برنامج الاستثمار والخطة ككل ، أو تكون الاولى شهرية ، بينما تعد تقارير متابعة الخطة ربع سنويا .

ويتمثل الحد الادنى للبيانات اللازمة لمتابعة المشروع ، فى مرحلتيه التنفيذ والتشغيل فى التعرف على اسم المشروع ونوع النشاط وجهة التنفيذ ... الخ . وحجم الاستثمارات وتوزيعها الزمنى والنوعى ، وتركيبها من محلى وأجنبى ، وجدول التنفيذ المتوقع ، وتاريخ بدء الانتاج

وحجم الطاقة التشغيلية ومراحل زيادتها ... الخ والواقع ان جميع هذه البيانات ـ كما تعرف ـ تتضمنها دراسة جدوى المشروعات . واعتبار هذه الدراسات مرجعا هاما للمتابعة قد يضفى عليها جدية وواقعية فى الاعداد بحيث تتجاوز مجرد الحصول على تصريح بانشاء المشروع ، أو الحصول على التمويل ـ الائتمان المطلوب . وبالاضافة الى مجموعة الجداول ـ الاستمارات ـ النمطية التى تشتمل عليها دراسة الجدوى للمشروع ، فأن مجموعة استمارات خاصة بالبيانات اللازمة عن مشروعات الخطة ككل ، وبيانات متابعة تنفيذ ، وتشغيل المشروعات يلزم اعداد هذا على النحو المرفق فى الملحق الاحصائى . والواقع ان هذه الاستمارات تعد اشمل من الجداول المعدة بواسطة بنك الاستثمار القومى ـ مركز المعلومات والحساب الالى ـ التى تغطى الاستثمار السنوى فقط ، بينما يلزم . كما يمكن ـ اعداد بيانات عن الاستثمارات طوال فترة التنفيذ ، بمكوناته المختلفة فضلا عن الاحتياجات الاخرى الاستثمارية ومن القوة العاملة ، والواردات ... الخ . وسواء قام باعداد هذه الاستمارات جهاز المتابعة المالية ـ البنك ـ أو وزارة التخطيط فأن شمول الاستمارات للبيانات الضرورية يعد أمرا تلزم مراعاته .

مراجع

١ـ اسماعيل صبرى عبد الله تنظيم القطاع العام . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٩

٢ـ عمر محى الدين . فى التنمية والتخطيط الاقتصادى . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٢

٣ـ عبد الله درويش . فى مشاكل التنفيذ والمتابعة والرقابة فى مصر المركز التجريبى . معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٨٠ ـ مايو ١٩٧٨ .

بيـــان ملحق

بنماذج استمارة متابعة تنفيذ المشروع

نموذج رقم (١) اجمـالى الاسـتخدامات الاستثمارية للمشروع موزعة على سنوات الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ .

نموذج رقم (٢) مصادر تمويل اجمالى الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للمشروع عن الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩

نموذج رقم (٣) الاستخدامات الاستثمارية المنفـذة للمشروع خلال الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩ والمنتظر تنفيذه منها خلال الفترة المتبقية من السنة .

نموذج رقم (٤) السلع والخدمات التى تم استخدامهافى مرحلة الانشـاء خـلال الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩ والمنتظر استخدامه منها خلال الفترة المتبقية من السنة .

نموذج رقم (٥) الانتاج المحقق فى دورة التشغيل الأولى للمشروع خلال الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩

نموذج رقم (٦) المستفيدون من المشروع الخدمى فى دورته الأولى للتشغيل وتكاليف اداء الخدمة خلال الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩

نموذج رقم (٧) السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة بدورة التشـغيل الأولى للمشروع خـلال الفتـرة من / / ١٩ الى / / ١٩

نموذج رقم (٨) العمالة المحققة فى الدورة الأولى للتشـغيل فى المشروع خـلال الفتـرة من / / ١٩ الى / / ١٩ والمنتظر تحقيقه منهاخلال الفترة المتبقية من السنة .

نموذج رقم (٩) المشكلات التى تواجه تنفيذ المشروع والحلول المقترحة لعلاجها .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

نموذج رقم (١)

إجمالى الاستخدامات الاستثمارية للمشروع موزعة على سنوات الخطة الخمسية ٧٦ / ١٩٨٠

تكاليف المشروع موزعة على سنوات الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠	نوع تمويل المشروع					الإجمالى	الاستخدامات الاستثمارية (١)																
	التركيب الأجنبى				المحلى		بنود الاستثمار العينى الثابت ورقم كودها (٢)							النفقات الإيرادية المؤجلة (الإنفاق الاستثمارى) (٣)					الحد الأدنى من المخزون (٢)	الضرائب والرسوم السلعية			
	نقدا		تسهيلات																				
	حر	اتفاقات	حر	اتفاقات			أرض ١١١	مبانى وإنشاءات ١١٢	آلات ومعدات ١١٣	وسائل نقل وانتقال ١١٤	عدد وآلات ١١٥	أثاث ١١٦	ثروة حيوانية ١١٧							الاستثمار العينى الثابت	النفقات الإيرادية المؤجلة	المخزون السلعى	جملة
سنة ١٩٧٦																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							
سنة ١٩٧٧																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							
سنة ١٩٧٨																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							
سنة ١٩٧٩																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							
سنة ١٩٨٠																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							
إجمالى ٧٦/١٩٨٠																							
تكاليف أصلية																							
تكاليف معدلة																							
الفرق																							

(١) تبين بنود الاستخدامات الاستثمارية وفقاً لدليل النظام المحاسبي الموحد [أنظر دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط ملحق رقم (١) على مستوى إجماليات البنود فقط] .

(٢) بدون الرسوم الجمركية .

(٣) أنظر دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط ملحق رقم (١) بدون الرسوم الجمركية .

ملحوظة : يملأ هذا النموذج مرة واحدة فى أول فترة متابعة وعند حدوث أى تعديل فى التكاليف الأصلية .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

نموذج رقم (٢)

مصادر تمويل إجمالى الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للمشروع

الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

(القيمة بالألف جنية مصرى)

نوع التمويل / مصادر التمويل	الأجنبي				جملة الأجنبي	المحلى	الإجمالى
	نقدا		تسهيلات				
	حر	اتفاقات	جر	اتفاقات			
تمويل ذاتى							
إيرادات تحويلية رأسمالية							
إعانة خدمات سيادية رأسمالية[1]							
قروض							
مساهمة من المؤسسة (فى حالة الشركات)							
مساهمة أخرى [2]							
الاكتتاب							
الجملة							

(١) يدرج تحتها إجمالى الاستخدامات الاستثمارية لجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة .

(٢) للقطاع الخاص أو التعاونى أو الخارجى . وبالنسبة للمشروعات المشتركة توضح المرحلة التى وصل إليها الاتفاق بشأن المشروع وتستوفى البيانات التالية .

اسم الشريك ..... جنسيته .....

حصته فى رأس المال المكتتب فيه ..... حصته فى رأس المال المدفوع .....

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

نموذج رقم (٣)

الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للمشروع خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

والمنتظر تنفيذه منها خلال الفترة المتبقية من السنة

(القيمة بالألف جنيه مصري)

رقم الكود (١)	الاستخدامات الاستثمارية (٢)	مراحل التنفيذ (٣)	ما تم تنفيذه خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩											المنتظر تنفيذه خلال الفترة المتبقية من السنة										
			التركيب الأجنبي							المحلي			الإجمالي	التركيب الأجنبي							المحلي			الإجمالي
			يتم تمويله خلال السنة				تم تمويله في فترة سابقة		جملة	يتم تمويله خلال السنة	تم تمويله في فترة سابقة	جملة		يتم تمويله خلال السنة				تم تمويله في فترة سابقة		جملة	يتم تمويله خلال السنة	تم تمويله في فترة سابقة	جملة	
			نقدا		تسهيلات									نقدا		تسهيلات								
			حر	اتفاقات	حر	اتفاقات	حر	اتفاقات						حر	اتفاقات	حر	اتفاقات	حر	اتفاقات					
	(أولا) الاستثمار العيني الثابت (٤)																							
	مجموع مرحل																							

(١) يملأ بمعرفة الجهة من واقع الكود الوارد بالملحق رقم (١) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة في استمارات التخطيط .

(٢) تجميع بنود الاستخدامات الاستثمارية وفقا لتفصيلات دليل النظام المحاسبي الموحد [انظر دليل المصطلحات الفنية المستخدمة في استمارات التخطيط ملحق رقم (١)] .

(٣) يدرج تبعا للمرحلة وفقا للآتي — (١) تم التعاقد (٢) المشحون في منطقة [جمرك] (٣) بالميناء (٤) بالموقع (٥) تحت التركيب (٦) تم التركيب فعلا .

(٤) بدون الرسوم الجمركية .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

تابع نموذج رقم (٣)

الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للشروع خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

والمتعذر تنفيذه منها خلال الفترة المتبقية من السنة .

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

رقم الكود (١)	الاستخدامات الاستثمارية (٢)	مراحل (٣) التنفيذ	ما تم تنفيذه خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩										المتعذر تنفيذه خلال الفترة المتبقية من السنة									
			التركيب الأجنبى						المحل			الإجمالى	التركيب الأجنبى						المحل			الإجمالى
			يتم تمويله خلال السنة				تم تمويله فى فترة سابقة	جملة	يتم تمويله خلال السنة	تم تمويله فى فترة سابقة	جملة		يتم تمويله خلال السنة				تم تمويله فى فترة سابقة	جملة	يتم تمويله خلال السنة	تم تمويله فى فترة سابقة	جملة	
			نقدا		تسهيلات								نقدا		تسهيلات							
			حر	اتفاقات	حر	اتفاقات	حر	اتفاقات					حر	اتفاقات	حر	اتفاقات	حر	اتفاقات				
	مجموع أولا مقول																					
	(ثانيا) النفقات الإيرادية الموجلة (٤)																					
	مجموع																					
	(ثالثا) الحد الأدنى من المخزون (٥)																					
	مجموع																					
	(رابعا) الضرائب والرسوم السابية على																					
	الاستثمار المبنى الثابت																					
	النفقات الإيرادية الموجلة																					
	الحد الأدنى من المخزون																					
	مجموع																					
	الإجمالى																					

(١) يملأ بمعرفة الجهة من واقع الكود الوارد بالملحق رقم (١) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط .

(٢) تجمع بنود الاستخدامات الاستثمارية وفقا لتفصيلات دليل التقسيم القطاعى الموحد [انظر دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط ملحق رقم (١)] .

(٣) يدرج تحتها المرحلة وفقا للآتى : — (١) تم التعاقد (٢) الدخول فى القمة (٣) بالمياه (٤) بالموقع (٥) تحت التركيب (٦) تم التركيب فعلا .

(٤) (الانفاق الاستثمارى) — بدون الرسوم الجمركية .

(٥) بدون الرسوم الجمركية .

نموذج رقم (٤)

السلع والخدمات التى تم استخدامها فى مرحلة الإنشاء

خلال الفترة من / / ١٩ الى / / ١٩

والمنتظر استخدامه منها خلال الفترة المتبقية من السنة

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

رقم الكود[1]	السلع والخدمات	وحدة القياس	ما تم استخدامه خلال الفترة		المنتظر استخدامه خلال الفترة المتبقية من السنة	
			كمية	قيمة	كمية	قيمة
	(أ) السلع[2]					
	مجموع قيمة السلع					
	(ب) الخدمات					
	مجموع قيمة الخدمات					
	جملة الصورة العينية (أ+ب)					
	تم تمويله فى فترة سابقة					
	الباقى					
	تم تمويله خلال فترة المتابعة					

(١) يملأ بمعرفة وزارة التخطيط

(٢) تدرج أهم السلع من وجهة نظر الجهة مقدمة المشروع وكذلك جميع السلع المستخدمة من الموارد بالملحق رقم (٢) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط.

نموذج رقم (٥)

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

الإنتاج المحقق فى دورة التشغيل الأولى للمشروع

خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

رقم الكود [1]	نوع المنتج [2]	وحدة القياس	سعر بيع المصنع أو المزرعة	رسوم الإنتاج والضرائب السلعية	إعانات تصدير أو إنتاج	الإنتاج خلال فترة المتابعة وتوزيعه حسب الاستخدام							
						الإجمالى		استخدام ذاتى بالمشروع		معد للبيع		معد للتصدير	
						كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
	(أ) منتجات رئيسية :												
	(ب) منتجات فرعية :												
	(ج) إيرادات تشغيل الغير :												
	(د) بضائع بغرض البيع :												
	ناقصا :												
	(هـ) مشتريات بغرض البيع :												
	الإجمالى												

(١) يملأ بمعرفة وزارة التخطيط .

(٢) تحرج أهم السلع من وجهة نظر الجهة مقدمة المشروع وكذلك جميع السلع المتبعة من الوارد بالملحق رقم (٢) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

نموذج رقم (٦)

المستفيدون من المشروع الخدمى فى الدورة الأولى للتشغيل

وتكاليف أداء الخدمة خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

رقم الكود (١)	نوع الخدمة (٢)	وحدة القياس (٣)	المستفيدون خلال فترة المتابعة	
			العدد	تكاليف الخدمة

(١) يملأ بمعرفة وزارة التخطيط .

(٢) وفقا للوارد بدليل الأنشطة الاقتصادية ملحق رقم (٣) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط .

(٣) وحدة القياس يعبر عنها بالمستفيدين ، تلميذ ، مريض ، زائر أو متردد ، . . إلخ و بالنسبة للمشروعات ذات الطابع القومى كالبحث العلمى يعتبر البحث وحدة القياس .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

نموذج رقم (٧)

السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة بدورة التشغيل الأولى للمشروع

خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

رقم الكود (١)	السلع والخدمات	وحدة القياس	ما تم استخدامه خلال فترة المتابعة		المتظار استخدامه خلال الفترة المتبقية من السنة	
			كمية	قيمة	كمية	قيمة
	(أ) السلع (٢)					
	مجموع قيمة السلع					
	(ب) الخدمات					
	مجموع قيمة الخدمات					
	جملة الصورة العينية (أ + ب)					
	تم تمويله فى فترة سابقة					
	الباقى					
	تم تمويله خلال فترة المتابعة					

(١) يملأ بمعرفة وزارة التخطيط

(٢) تدرج أهم السلع من وجهة نظر الجهة مقدمة المشروع وكذلك جميع السلع المستخدمة من الوارد بالملحق رقم (٢) دليل المصطلحات الفنية المستخدمة فى استمارات التخطيط .

نموذج رقم (٨)

العمالة المحتفظة فى الدورة الأولى للتشغيل فى المشروع

خلال الفترة من / / ١٩ إلى / / ١٩

والمنتظر تحقيقه منها خلال الفترة المتبقية من العام

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

(العدد / بالفرد)

(الأجور / بالألف جنيه مصرى)

المهنة[1]		المؤهل				العمالة المحتفظة خلال فترة المتابعة				العمالة المنتظر تحقيقها خلال الفترة المتبقية من السنة			
الرمز	اسم المهنة	الرمز[2]	اسم المؤهل	التخصص	مدة الخبرة المطلوبة	عمالة دائمة		عمالة موسمية[3]		عمالة دائمة		عمالة موسمية[3]	
						العدد	الأجور	العدد	الأجور	العدد	الأجور	العدد	الأجور

[1] أنظر دليل التصنيف العربى الموحد للمهن مرتبط رقم (٢٠ — ١١٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

[2] يملأ بمعرفة وزارة التخطيط .

[3] تقاس على أساس متوسط فرد / يوم خلال الفترة .

ملاحظة : فى حالة وجود عمالة غير مصرية (عربية أو أجنبية) يملأ جدول مستقل لعمائل حسب الجنسية .

رقم الكود

يملأ بمعرفة الجهة

نموذج رقم (٩)

المشكلات التى تواجه تنفيذ المشروع :

الحلول المقترحة لعلاج هذه المشاكل :